



تجربة الاسلاميون في تركيا



القسم الاول

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة العدد:

يتناول هذا العدد ملفاً من الملفات الإستراتيجية المهمة وهو: التجربة التي خاضها ولا يزال الاسلاميون في تركيا منذ سقوط دولة الخلافة العثمانية وصعود كمال اتاتورك كقائد بارز ورمز لتركيا العلمانية التي اظهرت العداء الشديد لكل ما له علاقة بالدين، ولحد المرحلة الحالية التي نعيشها الآن، حيث آلت هذه التجربة الى حزب العدالة والتنمية الذي خرج من رحم الحركة الاسلامية التي اصبح رمزها الكبير نجم الدين اربكان.

وتأتي أهمية هذا الملف للاسلاميين العراقيين بالذات حيث يتربع على السلطة هناك احد رموزهم، لان الحاجة اصبحت ملحة للاستفادة من دروس الحركة الاسلامية التركية واخذ العبر اللازمة منها، ومحاولة تجنب الاخطاء التي مارسها نجم الدين اربكان وانتهاج النهج المعتدل والذكي والمرن، الذي يدرك البيئة الاستراتيجية التي تحيط به، على المستوى المحلي والدولي.

المحتويات

٦	تقييم الإسلاميين للتجربة التركية :الوعي المفارق!
١٣	زاوية أخرى محلية للنظر في التجربة التركية
١٨	كتاب جديد يفحص تجربة الحركة الإسلامية في تركيا
٢٧	تجربة الإسلاميون في تركيا.....
٢٨	كيف ينظر الإسلاميون إلى تجربة الحكم في تركيا؟
٣٣	مختار الغوث: إسلاميو تركيا أوجدوا قاسما مشتركا مع الوطنيين

- بينما رآها البعض النموذج الأمثل الذي يسعى جاهدا لتطبيقه، دون أن تكون له عليها شائبة تذكر، اعتبرها آخرون محاولة جديدة لاحتواء حركة الإسلام السياسي الصاعد، بينما تحفظ عليها البعض الآخر فلم ينكر إيجابياتها، وإن كان لم يقصر وهو يعدد مآخذة عليها
 - يرجع تباين الرؤى بين الحركات الإسلامية بالأساس إلى تباين المدارس الفكرية التي ينتمي إليها الإسلاميون، وهم يتوزعون إلى ثلاث مدارس فكرية كبرى
 - مدرسة الإخوان المسلمين،
 - وأصحاب المنهج السلفي،
 - والتيار الأيديولوجي الشمولي الذي ينشد المفاصلة مع الأنظمة الحاكمة، سياسياً كحال حزب التحرير أو عسكرياً كالحركات الجهادية.
 - تنظر أوساط ثقافية وإعلامية إلى (حزب الوسط) باعتباره "النسخة المصرية" من
- العدالة والتنمية**
- إن جملة التيار الإسلامي في العالم ولاسيما في البلاد التي منيت بتحديث فوقي صارم، مثل تونس والجزائر ومصر، قد اضطرت للإقدام على نوع من تلك المواءمة
 - فإن المؤكد الحقيقي هو اندفاع التجربة التركية داخليا إلى آمام بعيدة بما جعلها تضاعف نتائجها القومي ثلاث مرات في أقل من عقد من الزمان وتصبح القوة الاقتصادية العاشرة على مستوى العالم بكل ما يرتبط بذلك من تحسن في أحوال المواطنين
 - كيف يمكن لحزب ذي أصول إسلامية أن يصل أولا إلى الحكم في بلاده عن طريق صندوق الانتخاب لعدة مرات وكيف يمكن أن يحقق تلك النجاحات المؤكدة على الصعيد الداخلي والمختلف حولها، عندنا فقط في مصر والعالم العربي، على الصعيد الخارجي

- التطورات التي عرفها النظام السياسي التركي برمته والتي أفضت في نهاية الأمر إلى توافر إمكانية واقعية لممارسة ديمقراطية جادة ومنضبطة في المجتمع التركي تأتي في خاتمتها انتخابات حرة ونزيهة يستطيع الناس أن يعبروا فيها عن إرادتهم بلا خوف أو شك
- ليس هناك أدنى شك في أن قدرة التيار الإسلامي في تركيا على التكيف مع مختلف الظروف التي مرت بها بلاده خلال هذه العقود الطويلة حتى وصل إلى مثله الأكثر نجاحا وتطورا، أي حزب العدالة والتنمية، كانت هي القاطرة التي أفضت في النهاية إلى منحه القدرة على خوض غمار الانتخابات بمختلف أنواعها والحصول على ثقة وأصوات غالبية الناحيين وهم مطمئنون إلى مصيرهم.
- الإصرار والمرونة الشديدين اللذين تمتع بهما التيار الإسلامي العام في تركيا وقدرته على مواصلة الضغوط على النظام السياسي بدون الوصول إلى حد الصدام المغامر معه، قد كانا من بين تلك العوامل الرئيسية التي أفضت به في النهاية إلى هذه الدرجة من الانفتاح والنزاهة الانتخابية التي استفاد منها في حزب العدالة والتنمية.
- إن قدرته على اكتساب تأييد وأصوات الناس في بلاده ارتبطت ليس بالقدر الذي يقدمه لهم من الأوامر والنواهي حسب تصوره للشريعة الإسلامية، بل بقدر ما استطاع أن يراعيه ويحققه من مقاصد هذه الشريعة ومصالح المسلمين الضرورية وهي حفظ النفس والعقل والدين والنسل والمال

تجربة الاسلاميون في تركيا

تقييم الإسلاميين للتجربة التركية :

الوعي المفارق !

بقلم - علي عبدالعال ١٠-٠٣-٢٠١٠ /

الاسلاميون نت

تباينت رؤى الإسلاميين في تقييمهم "التجربة التركية" كنموذج للحكم يصلح الاقتداء به في بلادهم التي يعصف بها الاستبداد من جهة، ويشوب العداء علاقتهم بمؤسسات السلطة فيها من جهة أخرى، فبينما رآها البعض النموذج الأمثل الذي يسعى جاهدا لتطبيقه، دون أن تكون له عليها شائبة تذكر، اعتبرها آخرون محاولة جديدة لاحتواء حركة الإسلام السياسي الصاعد، بينما تحفظ عليها البعض الآخر فلم ينكر إيجابياتها، وإن كان لم يقصر وهو يعدد مآخذه عليها .

وحيث تتطلع شرائح عديدة من الإسلاميين للبحث عن مخرج من المأزق التاريخي بين الحركة الإسلامية والسلطة، الذي تسوده مظاهر: الإقصاء، والمطاردة، وغياب الثقة،

وحملات التشويه، يرجع تباين الرؤى بين الحركات الإسلامية بالأساس إلى تباين المدارس الفكرية التي ينتمي إليها الإسلاميون، وهم يتوزعون إلى ثلاث مدارس فكرية كبرى:

مدرسة الإخوان المسلمين،

وأصحاب المنهج السلفي،

والتيار الأيديولوجي الشمولي الذي ينشد
المفاصلة مع الأنظمة الحاكمة، سياسياً كحال
حزب التحرير أو عسكرياً كالحركات
الجهادية .

نسخة مصرية للعدالة والتنمية

وفي إطار الجهود لعملية استنساخ فعلي على الأرض، تنظر أوساط ثقافية وإعلامية إلى (حزب الوسط) باعتباره "النسخة المصرية" من العدالة والتنمية؛ حيث ينطلق الحزب المصري تحت التأسيس من استلهام تجربة الحزب التركي الحاكم، ويربط مراقبون بين شخصية مؤسسه المهندس أبو العلا ماضي -القيادي السابق في الإخوان المسلمين- وبين شخصية رجب طيب أردوغان في الخلفية الإسلامية مع "التطور الفكري الذي يواكب العصر بمفهوم إسلامي"،

خاصة وأن ماضي كان قد أشاد بأردوغان وجماعته في مواقف ومناسبات عديدة . ويرى مؤسس الوسط في العدالة والتنمية "نموذجاً ممتازاً لظروف تركيا" خاصة في التحول الديمقراطي، وعلاقة الإسلاميين بالسلطة، وحجم الإيجابيات غير المسبوق، مشيراً إلى أنه "قدم نموذجاً حقيقياً للإسلام بدون رفع لافتة صارخة.. والعبرة بالمضمون وليست باللافتات".

وفي حديثه لـ "الإسلاميون.نت" لم يتذكر ماضي سلبية واحدة يأخذها على قيادات حزب العدالة والتنمية، خاصة أن خصومهم أنفسهم أقرّوا بنجاحاتهم، وإنه أشار إلى أنه "لا توجد تجربة تخلو من الأخطاء".

وحول مدى إمكانية استنساخ التجربة في مصر، يرى أبو العلا ماضي أنها تجربة "تستحق الاحترام، ويستفاد منها"، لكنها في الوقت نفسه تجربة "لها خصوصية، ولا نستطيع التعميم، لو نجح أي حزب له مشروع كهذا واستطاع الوصول إلى السلطة ويحقق نجاحات فما المانع في هذا؟".

بين العدالة والإخوان

وفي تعليقه، ربط علي صدر الدين البيانوني - المراقب العام لإخوان سوريا- بين مشروع العدالة والتنمية ومشروع جماعة الإخوان المسلمين التي أعلنت "قبولها التعددية والتداولية والتشاركية، وقبولها الاحتكام إلى صناديق الاقتراع"، في أكثر من قطر عربي قدمت فيه برنامجها السياسي؛ وهو ما يعني -برأيه- أن استنساخ التجربة التركية "بروحيتها ممكن ومفيد، في كل من مصر وسوريا وغيرها من البلدان العربية".

إلا أن هذا المستنسخ بحاجة إلى أن يولد في ظروف مثل الظروف التي وجدها في تركيا، وهو ما يصفه البيانوني بالشروط "الصانعة لإطار التجربة: وهي الثقافة الديمقراطية، والتقاليد الديمقراطية، واحترام سيادة القانون"، فمن مفارقات الأوضاع بين الأقطار العربية وبين تركيا أن الدولة العلمانية هناك "أكثر احتراماً لسيادة القانون"، بينما هذه القوانين في الأقطار العربية "لا تلقى أي احترام".

وبالرغم من أن الظروف التي كانت مهياة في تركيا يوجد أكثر منها في العالم العربي، الذي تحتفظ مجتمعاته "بحالة إسلامية أكثر تقدما" من مثيلتها في تركيا، ويمتلك لاعبين جادين، ويفرض الحجاب نفسه فيه بقوة، وهو ما يشكل رصيда مهما للحركات الإسلامية، فإن الفرصة لم تسنح لبلد مثل سوريا "حيث لا يوجد قانون للأحزاب أصلا، وحيث يكرس الحزب الحاكم حزبا قائدا للدولة والمجتمع"، ولعل غياب هذه الحقيقة عن أذهان بعض المتابعين يجعله يظن أن مشكلة الحركات الإسلامية في عالمنا العربي هي مشكلة عناوين أو أسماء أو مصطلحات أو برامج، لكن "الحقيقة هي أن أي وجود سياسي مغاير للأنظمة محكوم عليه بالرفض في عالمنا العربي، ليس بسيف القانون - كما هو الحال في تركيا- ولكن بسيف إرادة الحاكم أو مزاج الأجهزة الأمنية".

من جهة أخرى، ييدي البيانوي تفهمه الحاجة اللاعبيين الأتراك لـ "المصانعة"؛ نظرا لخصوصية وظروف الدولة التركية والمجتمع التركي، فحين تفهم الإسلاميون الأتراك شروط الحركة في

بلدهم تكيفوا معها، ونشطوا من خلالها، ومن ثم حققوا "تجربة ناجحة" لا يجد المراقب العام لإخوان سوريا "سببا" يدعو لتجريدتها من "الوصف الإسلامي".

حركة علمانية برتوش إسلامية

على العكس تماما، ييدي حزب التحرير الإسلامي -وهو حزب عابر للحدود يكرس جهوده لاستئناف الحياة الإسلامية من خلال إعادة بناء دولة الخلافة- مواقف شديدة المعارضة لحزب العدالة والتنمية الحاكم في آخر دولة احتضنت الخلافة الإسلامية، وهي مفارقة ربما يتلشى الغموض حولها بالنظر إلى رؤية التحرير للعدالة والتنمية التي تتلخص في اعتباره "حركة علمانية برتوش إسلامية تساهم في إبعاد الناس عن المشروع الإسلامي الأصيل"؛ حيث يتهم حكومة أنقرة بشن الحملات الأمنية والإعلامية ضد أعضائه، ونعتهم بالتطرف والإرهاب، فضلا عن مداومة إلغاء مؤتمراتهم وندواتهم ومهرجاناته في تركيا .

ففي بيان رسمي (بتاريخ ٢٠١٠/٣/٥) قال الحزب -الذي ينتشر أعضاؤه في جميع بلدان

العالم تقريبا ومن بينها "ولاية تركيا": "إن حكومة العدالة والتنمية جعلت وحدتها الأمنية (زنازين السجون) بيوتا لشباب حزب التحرير"؛ وذلك في أعقاب اعتقال الأجهزة الأمنية (يلماز شيلك الناطق الرسمي باسم حزب التحرير في تركيا) واتهامه بالعضوية في "تنظيم إرهابي والترويج له"، بينما تسمح لحزب الشعب الجمهوري "الذي قام في ذكرى هدم الخلافة بتمزيق الجلايب الشرعية ووطنها بالأقدام بإظهار ابتهاجهم بذكرى قيام جمهوريتهم العلمانية الكمالية"، وهو ما يؤكد بصورة واضحة "حقيقة ما عليه حزب العدالة والتنمية من عقلية لا تمت إلى الإسلام بصلة"، على حد قول البيان .

إذ يرى حزب التحرير الإسلامي أن العدالة والتنمية "مجرد أداة تستعملها الولايات المتحدة الأمريكية للتخلص من هيمنة الجنرالات المناوئين لها في تركيا، أصحاب الولاء التقليدي الراسخ لأوروبا، والمتنفذين الحقيقيين رسميا في البلاد منذ انهيار الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤م"، حسبما تظهر العديد من نشرات الحزب على موقعه الرسمي على الإنترنت، وهي

نفس الرؤية التي يعكسها على زعيم العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان، الذي "يتقن صناعة المواقف المفتعلة لإشباع رغبات الناس بانتصارات مزيفة، وشعارات تدغدغ مشاعر الجماهير لتحقيق شعبية له"، بينما تطبق حكومته - التي ارتضت التبعية للكافر المستعمر (أمريكا) - "أنظمة الكفر" في آخر دار للخلافة، حسبما قال المهندس حسن الحسن (أحد كوادر الحزب المعروفين) في تصريح خاص لـ "الإسلاميون.نت".

السلفيون تحفظوا على التجربة

السلفيون اتخذوا موقف وسطا، إذ يرون أنه يجب التفرقة بين "الفرحة لتنامي الصحوة الإسلامية" في تركيا، وبين ما اختلط بذلك من أمور غير شرعية "لا يجوز إلا بغضها والاعتراض عليها"، في إشارة إلى قبول الإسلاميين الأتراك الديمقراطية والعلمانية كأسس ونظريات ثابتة للحكم، فضلا عن وجودهم في الوقت الذي يجري فيه سن قوانين مخالفة لأحكام الشرع الإسلامي كقانون البغاء "لاسيما أن حزب العدالة الإسلامي بأسره وجول (الرئيس التركي) نفسه أقسم على

المحافظة على علمانية البلاد، على حد قول الشيخ عبد المنعم الشحات -أحد رموز الدعوة السلفية في الإسكندرية- في مقالة بعنوان: (السلفيون ودخول الحجاب إلى القصر التركي).

ومدلا على ما قال يضيف : "معلوم أن الحكومات "الإسلامية" المختلفة التي حكمت تركيا بداية من حكومة "أربكان"، ومن جاء بعده التزمت باستخراج تصاريح البغاء للبغايا، بل إن إلغاء تحريم الزنا قد سنه البرلمان الذي يسيطر عليه حزب العدالة"، فهي تجربة بها إيجابيات كثيرة بنظر السلفيين، ولكن ذلك لم يمنعهم من أن يسجلوا تحفظاتهم الشرعية عليها .

سلفيو الإسكندرية -الذين يرفضون دخول العملية السياسية تحت أي مظلة غير مظلة الإسلام- يرون أن المسلم غير مضطر لقبول العلمانية والديمقراطية والتعامل معهما بحجة أن "العلمانية والغرب (...). لن يسمحا مطلقا للإسلاميين بالتواجد إلا تحت مظلتهم"؛ إذ لا يُسمح بالمداينة في مجال الدعوة، وهنا يتساءل الشحات: "ماذا سيجني الإسلام إذا ما وجه أبناءه المخلصون كل جهودهم ليصلوا إلى سدة

الحكم، ويطبقون هم العلمانية بأيديهم حتى وإن عملوا على كبح جماح غلوها شيئا فشيئا؟ ومن الذي يضمن لنا عدم تشبع الأجيال الشابة من هذه الأحزاب الإسلامية بهذه الأفكار العلمانية التي يرون قادتهم يطبقونها، بل وينسبون الكثير منها إلى الإسلام". ويخشى السلفيون من أن يفقد الناس الثقة في الدين "لاسيما أن الداخلين في هذه اللعبة يزعمون أن ما يقولونه ويفعلونه هو من الدين"؛ مما يجعل الدين ألعوبة في يد كل متلاعب، ويجعل الناس يتساءلون: "هل هو فيه بالفعل، أم أنها المساومات السياسية؟ وهل يمكن أن يُفتى في بلد شديد التطرف في العلمانية بجواز استخراج الموظف المسلم لتصريح البغاء للبغايا، بينما يُفتى في بلد آخر أقل تطرفا في تطبيق العلمانية -كالكويت مثلا- بوجوب سعي النواب الإسلاميين إلى منع الحفلات المأجنة؛ لأن من واجبات ولي الأمر الأخذ على أيدي الفاسقين، وينسب هذا وذاك إلى الشرع .

نجاح باهر

وعلى عكس المتوقع، اعتبر الملا كريكار - مؤسس جماعة (أنصار الإسلام) الكردية العراقية المصنفة في قائمة السلفية الجهادية- أن ما حدث في تركيا على أيدي العدالة والتنمية "كان نجاحا باهرا يستحق الدراسة والمتابعة"، لكن - ومن منطلق أن "لكل بلد ظروفه" - لا يرى كريكار في تجربة العدالة والتنمية نموذجا أمثل للحكم ينبغي على الإسلاميين استنساخه؛

فتركيا شاركت بنسبة ٦٠% في تطور بروز الإسلاميين، والسند القانوني فيها كان قويا
"كلما هدم العسكر مسنده رجع بحزبه من جديد ولكن باسم جديد وهذا لا يتوفر في بلد آخر"، وكذلك العوامل الاقتصادية، والسوق الحر، وتكافؤ الفرص للجميع "الذي فسح المجال لسبعة من أكبر تجار تركيا أن يساندوا الأستاذ أربكان ويجعلوه وحزبه غير محتاج إلى معونات الدول المشروطة"، ومن جهة أخرى "لم يتعرض إسلاميو تركيا -والحمد لله- خلال هذه السنين إلى حملات التصفية التي تعرض لها الإسلاميون في كثير من بلاد أخرى".

وحول الجدل بشأن إسلامية التجربة، دفع كريكار بأنه إذا لم يكن الحزب إسلاميا "لكن بالتأكيد المؤسسون والقادة والموجهون مسلمون، ويجبون مناصرة الإسلام بأقوى أسلوب، لكن المتوفر هو ما يسمح به واقعهم"، مشيرا إلى تعقيدات الواقع التركي، والأجواء المحيطة بالإسلاميين التي يعتقد أنها "لا تسمح بأكثر مما كان"، ملمحا إلى بعض مآخذ الإسلاميين على العدالة والتنمية التي تتمثل في "عمق الفهم الشرعي، وصرامة الالتزام الديني، وجرأة البلاغ"، وإن كانت هذه ضوابط ليس شرطا أن تتوفر للجميع "فما يستطيع أن يمارسه الباكستاني لا يستطيع المصري ممارسته، وما يمارسه المصري لا يمارسه غيره".

بداية النهاية لمشروع علمنة تركيا

وفي قراءته للتجربة التركية، يشرح الشيخ راشد الغنوشي -زعيم حركة (النهضة) التونسية- ما حدث بأنه "ثورة بيضاء ضد منتظم سياسي ميت أصلا، فجاءت صناديق الاقتراع لتعلن عن دفنه، إنه من الناحية الرمزية إعلان كذلك عن إفلاس مشروع علمنة تركيا وتعريبها، وبداية النهاية لذلك المشروع."

وفي إطار الجدل حول إسلامية وعلمانية التجربة، يتابع الغنوشي في قراءته التي بعنوان : "العدالة التركي.. تجاوز أم تطور؟" مؤكدا أنها "قاعدة إسلامية" وعت بيقين أن التماذي بنفس السياسات والوجوه "ليس من شأنه غير استمرار اشتباك غير قابل للتسوية، قد غدا معوقا لتحقيق المشروع الإسلامي"، فلا مناص من التغيير في الخطاب والوجوه والتكتيكات "فكان العدالة والتنمية"، "ولو أننا تأملنا في جملة ما أعلنه حتى الآن حزب العدالة والتنمية من سياسات" -يتابع الغنوشي- "لوجدناه امتدادا متطورا لتراث الحركة الإسلامية التركية، مع مرونة أكبر في التنزيل، وحرص أكبر على ترتيب الأولويات بطريقة عقلانية ذكية"، خاصة أنه لم يصدر عن جماعة العدالة والتنمية تصريحات مما يحمل على الظن أن الأمر يتعلق بتحويلات فكرية .

وحيث النقد، يوجه للعدالة والتنمية باعتبار ما قدم من تنازلات، يرد الغنوشي أن الإسلاميين الأتراك ليسوا هم وحدهم "من فرض عليهم صياغة أيديولوجيتهم بما يتواءم مع السياق المفروض عليهم، بل إن جملة التيار الإسلامي

في العالم ولاسيما في البلاد التي منيت بتحديث فوقي صارم، مثل تونس والجزائر ومصر، قد اضطرت للإقدام على نوع من تلك المواءمة؛ فقد تخلى الكثير منهم عن مسمى الإسلام في الراية التي يرفعونها للانسجام مع قانون الأحزاب، مع أنه لا أحد قد صرح بأنه قد تنازل عن شيء من إسلامه .

وعلى عكس غيره من المفكرين الإسلاميين، لا يرى الغنوشي في سعي القادة الأتراك للالتحاق بالاتحاد الأوروبي قدحا، بل يعتبر هذا الحرص "نوعا من تجريد الخصم من سلاحه، وتجريد ظهيره الخارجي من أوهامه، وعرض صداقة بديلة عنه"، مشيرا إلى أن عرض الإسلاميين بالذات لهذه الصداقة أو الشراكة ترفع الغطاء عن المتطرفين العلمانيين والاستتصاليين، لا في تركيا فحسب، بل في عدد كبير من بلاد العالم الإسلامي، معتقدا أنه لا يعيب الشعب التركي أن يدخل أوروبا مسلما، بقيادة إسلامية شابة، مدعومة بقوة من شعبها، متصالحة مع تاريخها ومع محيطها العربي والإسلامي.

زاوية أخرى محلية للنظر في التجربة التركية

ضياء رشوان/٥-٧-٢٠١٠

باتت تركيا خلال السنوات الأخيرة وتجربة حزبها، العدالة والتنمية، ذى الجذور الإسلامية في الحكم مثارا لتعليقات وتلميحات وتصريحات واسعة في مصر والعالم العربى سواء كانت استحسانا لها وإعجابا بها، وهو رأى الأغلبية، أو اعتراضا عليها وتخوفا منها، وهو رأى الأقلية.

وأيا كان موقف الاستحسان والإعجاب أو الاعتراض والتخوف من التجربة التركية فى ظل العدالة والتنمية، فإن المؤكد الحقيقى هو اندفاع التجربة التركية داخليا إلى آمام بعيدة بما جعلها تضاعف ناتجها القومى ثلاث مرات فى أقل من عقد من الزمان وتصبح القوة الاقتصادية العاشرة على مستوى العالم بكل ما يرتبط بذلك من تحسن فى أحوال المواطنين، وتوسع السياسة الخارجية التركية على مستوى الشرق الأوسط الكبير بما جعل منها اللاعب الإقليمى

الأبرز والأكثر حضورا فى جميع ملفاتها الساخنة تقريبا.

وقد تم تناول التجربة التركية فى الإعلام والتعليقات المصرية من أكثر من زاوية، كانت أبرزها تلك المتعلقة بمدى تأثير الدور التركى الإقليمى المتصاعد على الدور المصرى الذى تكاد تتفق جميع التقديرات الموضوعية على تراجع الملموس، ووصل الأمر بعدد من كتاب ومؤيدى الحكم المصرى الحالى إلى اعتبار تركيا تهديدا جديدا وجديا للأمن القومى المصرى يضاف إلى إيران التى سبق لهم أن وضعوها فى نفس المنزلة خلال السنوات الخمس الماضية.

وقد هيمنت هذه الزاوية فى النظر إلى التجربة التركية على مجمل الحوار العام فى مصر الدائر حولها، وكان لرافضيتها وناقديها والمتخوفين منها السبق فى إثارتها وترويجها الأمر الذى دفع معارضيه فى الرأى والرؤية إلى الرد عليهم وتفنيد رؤاهم، بما جعل هذه الزاوية وكأنها الوحيدة التى يمكن أن ينظر للتجربة التركية الرائدة من خلالها.

وفي ظل هيمنة هذه الزاوية تراجعت أخرى مثلت الأساس الذي قامت عليه زاوية تصاعد الدور التركي الإقليمي نفسها، وهي كيف يمكن لحزب ذي أصول إسلامية أن يصل أولا إلى الحكم في بلاده عن طريق صندوق الانتخاب لعدة مرات وكيف يمكن أن يحقق تلك النجاحات المؤكدة على الصعيد الداخلي والمختلف حولها، عندنا فقط في مصر والعالم العربي، على الصعيد الخارجي.

والحقيقة أن الأسئلة السابقة يمكن أن تعاد صياغتها في سؤال واحد مركزي يمثل زاوية مهمة للنظر للتجربة التركية من الجانب العربي وهو: هل من الوارد أو الممكن تكرار التجربة التركية في بعض البلدان العربية على يد أحزاب وتيارات مماثلة للحزب التركي ذي الجذور الإسلامية؟ ولقد تناثرت وتكاثرت الإجابات عن هذا التساؤل الرئيسي مركزة جميعها على شق واحد في السؤال دون غيره من الجوانب التي تضمنتها تلك التجربة التركية، وهو ذلك المتعلق بمدى قدرة هذه الأحزاب والتيارات الإسلامية العربية على احتذاء مسيرة نظرائهم الأتراك في النقد والتطوير الذاتي وصولا إلى

حزب العدالة والتنمية الذي نجح في الحصول على أصوات الأغلبية وحكم البلاد لأكثر من مرة .

بينما غاب الشق الثاني من نفس السؤال كثيرا سواء لدى طرحه أو محاولة الإجابة عنه، وهو المتعلق بالتطورات التي عرفها النظام السياسي التركي برمته والتي أفضت في نهاية الأمر إلى توافر إمكانية واقعية لممارسة ديمقراطية جادة ومنضبطة في المجتمع التركي تأتي في خاتمتها انتخابات حرة ونزيهة يستطيع الناس أن يعبروا فيها عن إرادتهم بلا خوف أو شك.

فأما عن الشق الأول من السؤال والإجابة الأكثر شيوعا، فلاشك أن الحركات الإسلامية السياسية في بلادنا، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين في مصر، مطالبة بأن تعي بعمق تجربة نظرائهم الإسلاميين في تركيا خلال نصف القرن الأخير حتى يمكنهم أن يضعوا أقداما ثابتة على طريق مماثل من التطور والتجديد وقبلهما النقد الذاتي الجاد . فليس هناك من أدنى شك في أن قدرة التيار

الإسلامى فى تركيا على التكيف مع مختلف الظروف التى مرت بها بلاده خلال هذه العقود الطويلة حتى وصل إلى مثله الأكثر نجاحا وتطورا، أى حزب العدالة والتنمية، كانت هى القاطرة التى أفضت فى النهاية إلى منحه القدرة على خوض غمار الانتخابات بمختلف أنواعها والحصول على ثقة وأصوات غالبية الناخبين وهم مطمئنون إلى مصيرهم.

وليس هناك أيضا من شك فى أن الإصرار والمرونة الشديدين اللذين تمتع بهما التيار الإسلامى العام فى تركيا وقدرته على مواصلة الضغوط على النظام السياسى بدون الوصول إلى حد الصدام المغامر معه، قد كانا من بين تلك العوامل الرئيسية التى أفضت به فى النهاية إلى هذه الدرجة من الانفتاح والنزاهة الانتخابية التى استفاد منها فى حزب العدالة والتنمية . وقد ارتبط هذا النهج فى الحركة السياسية للإسلاميين الأتراك بتغييرات واسعة أجراها حزب العدالة والتنمية بداخل صفوفه وفى بنية أفكاره وبرامجه السياسية وقبل كل ذلك فى أدائه السياسى خلال الأعوام الخمسة الأولى التى قضاها فى الحكم.

والمضمون الجوهري لهذا الدرس الكبير الذى يقدمه الحزب التركى ذو التوجه الإسلامى لنظرائه على مستوى العالم الإسلامى هو أن قدرته على اكتساب تأييد وأصوات الناس فى بلاده ارتبطت ليس بالقدر الذى يقدمه لهم من الأوامر والنواهي حسب تصوره للشريعة الإسلامية، بل بقدر ما استطاع أن يراعيه ويحققه من مقاصد هذه الشريعة ومصالح المسلمين الضرورية وهى حفظ النفس والعقل والدين والنسل والمال .

فقد اجتهد الحزب بكل مستوياته التنظيمية والحركية خلال سنوات حكمه وقبلها أثناء سيطرته على بعض المجالس المحلية فى تركيا، لكى يحسن من أحوال المواطنين الأتراك ويحقق لهم أكبر وأقصى قدر ممكن من تلك الضرورات الخمس، وهو الإنجاز الذى لم تعرفه تركيا منذ تأسيس جمهوريتها العلمانية قبل أكثر من ثمانين عاما.

بهذا المعنى يؤكد حزب العدالة والتنمية التركى أن إمكانية تقدم هذه النوعية من الأحزاب والتيارات الإسلامية أو ذات الجذور الإسلامية

في بلدان مسلمة أو عربية أخرى لا تزال ممكنة بل أكثر احتمالا في ظل نجاح التجربة التركية .

وبهذا المعنى أيضا تتعدد الدروس التي يقدمها النجاح الكبير لحزب العدالة والتنمية في تركيا لنظرائه في العالم العربي وفي مقدمتهم من هم في مصر، وهي في الحقيقة دروس عميقة تحتاج منهم إلى مزيد من الدرس والتأمل والقدرة على فهمها والاستفادة منها في الحاضر والمستقبل.

وإلى جانب الموقف المبدئي من القضية المركزية في النظر إلى السياسة والحكم، أي الديمقراطية، يمتد البحث عن رؤية الحركات الإسلامية السياسية لهما إلى قضايا أخرى لا تقل أهمية . وفي ضوء ذلك فعلى الحركات الإسلامية السياسية في بلادنا وفي مقدمتها الإخوان المسلمون بمصر أن تتخطى حالة التردد التي تمر بها والجمود الذي يميز بعض أجنحتها تجاه القضايا الرئيسية الأخرى التي يجب أن تكون مجددة وحاسمة بشأنها.

وهنا يظهر أولا الموقف الأساسي من طبيعة الدولة وهو الذي يوجد كثيرا من التعقيدات

في ظل تبني الحركات الإسلامية لمطلب تطبيق الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يرى فيه البعض جذرا لإقامة «دولة دينية» وهو الأمر الذي قد يتصادم حسب رؤيتهم مع الطبيعة الديمقراطية والحديثة والمدنية للدولة كما يجب أن تكون.

ويمتد نطاق البحث والتساؤل بعد ذلك إلى موقف الحركات الإسلامية السياسية من الحقوق الخاصة بمواطني الدولة التي يسعون إلى المشاركة في أحوالها السياسية وحكمها إذا أمكن .

وهنا تظهر قضية المساواة والمواطنة على قمة هذا الموضوع، وهو ما يدفع إلى التساؤل عن الحقوق السياسية الخاصة بالمرأة والأقليات الدينية غير المسلمة في الدول ذات الأغلبية المسلمة والتي تشارك تلك الحركات في سياستها وقد تصل في أحد الأيام إلى حكمها.

إن الاجتهاد البناء القائم على روح الشريعة ومقاصدها يبدو اليوم هو المدخل الرئيسى للحركات الإسلامية في بلادنا وعلى رأسها الإخوان المسلمون في مصر لكي يؤكدوا لنا

أنهم قد استوعبوا الدروس التركية الكثيرة، ولكي يعيدوا وضع أنفسهم ضمن سياق تطور إيجابي لبلادنا نحو المستقبل وليس مجرد جزء مهم من تاريخها الذي مضى.

أما الشق الثاني من السؤال حول مدى إمكانية تكرار التجربة التركية في بلادنا فإن إجابته ترتبط بأن أى محاولة للمقارنة بين ما حدث في تركيا وما يمكن أن يحدث في بلدان العالم العربي، لابد أن تضع في اعتبارها مدى توافر الإمكانيات الواقعية لحدوث تطورات جادة في النظم السياسية بما يوصلها إلى تطبيق جاد ودائم للمعايير الديمقراطية المعتمدة عالمياً، بما يوفر في نهاية الأمر مناخاً وتشريعات ومؤسسات وإجراءات مستقرة يمكن في ظلها إجراء انتخابات حرة ونزيهة يستطيع نظراء حزب العدالة والتنمية من أحزاب وقوى إسلامية عربية أن يخوضوها باطمئنان وثقة في نتائجها.

هذه القاعدة الموضوعية الأولية لأى نوع من المقارنة بين التجربة التركية وإمكانية تكرارها عربياً لا تبدو اليوم متوافرة بأى صورة من الصور في الواقع العربي السياسى، بل ربما

يبدو العكس هو الأكثر وضوحاً، حيث تتراجع في عدد من البلدان العربية خلال السنوات والشهور الأخيرة ملامح ما كان قد ظهر فيها من احتمالات لتطور ديمقراطى نسبي وليس كاملاً.

وأكثر من ذلك، فالعوامل الخارجية المقبلة من الاتحاد الأوروبي والتي لعبت دوراً رئيسياً في تحفيز النظام السياسى والنخبة التركية أو الضغط عليهم من أجل مواصلة السير في طريق الديمقراطية، تبدو غائبة تماماً في الحالة العربية حيث لا يظهر أى اهتمام غربى أوروبى أو أمريكى حقيقى بهذه القضية أو أى محاولة للضغط أو الإقناع في علاقاتها مع الأنظمة العربية من أجل دفعها إلى السير الجاد في طريقها.

وتزداد الصورة العربية قتامة بالقياس إلى المشهد التركى حين نلاحظ ما هو شديد الوضوح خلال الأعوام الأخيرة من استخدام مزدوج من تلك الأنظمة العربية والدول الغربية لقضية خوض الأحزاب والقوى الإسلامية العربية غمار التجربة الديمقراطية وبخاصة الانتخابية، حيث تستخدمها الأولى كوسيلة «لتخويف» الغرب من احتمالات ضياع

مصالحة إذا ما وصل هؤلاء إلى الحكم ومعها الديمقراطية نفسها التي يؤكدون له أن الإسلاميين سوف ينقلبون عليها فور استلامهم الحكم، بينما تستخدمها الثانية «لتخويف» العالم من أن كل الإسلاميين سواء في تبني التشدد والتطرف والإرهاب وأن انتشارهم في البلدان العربية لن يؤدي سوى إلى منح الإرهاب أرضا جديدة يقف عليها ليوسع من نشاطه ووجوده.

كذلك لكي يمكن تكرار التجربة التركية في بلادنا، يجب على الأحزاب والقوى الإسلامية الراغبة في الاندماج في التجربة الديمقراطية القيام بمجهود حقيقة وجبارة من أجل التطوير الذاتي واكتساب القدرة الأكبر على هذا الاندماج، وألا تتحجج لتعطيل هذه المهمة التاريخية بأي عذر أيا كان نوعه.

كتاب جديد يفحص تجربة الحركة الإسلامية في تركيا

الإثنين، ٢٩ تشرين الثاني

صدر عن مركز الجزيرة للدراسات كتاب جديد تحت عنوان "الحركة الإسلامية التركية، معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي"، للباحث التونسي جلال الورغي. كما تضمن الكتاب تقديم للمفكر السوداني الدكتور عبد الوهاب الأفندي.

ويعرض المؤلف في كتابه حول التجربة التركية، منذ قيام الجمهورية الكمالية في العام ١٩٢٣ إلى ثلاث قضايا رئيسية، وهي،

ويبقى بعد كل ذلك التساؤل العملي: بأي الشقين أولا يمكن أن تتكرر التجربة التركية في بلادنا، تجديد الإسلاميين من داخلهم أم تحديث وتطوير النظم السياسية لكي تصبح ديمقراطية حقيقية؟ والحقيقة أن الدفع نحو الأمرين معا وفي نفس الوقت يعد واجبا واحدا على جميع القوى التي تسعى لتغيير واقع بلادنا ومجتمعاتنا وشعوبنا إلى الأفضل.

فلكي يكون هناك احتمال لتكرار التجربة التركية في الواقع العربي لابد أن يشهد تغييرا عميقا وجادا في اتجاه الديمقراطية مماثلا أو قريبا على الأقل مما عرفه الواقع التركي خلال العقود القليلة التي خلت .

العنوان الإلكتروني للمركز : alkashif.org

أولا، محاولة إعادة قراءة التجربة الكمالية من منظور مختلف ووضعها في سياقها التاريخي.

ثم يرصد المؤلف تجربة الحركة الإسلامية التركية وأطوارها المختلفة، وما عرفته من ديناميكية في التحول والتطور.

أما القضية الثالثة التي عرض لها المؤلف فتتعلق بالبحث في حدود الاستفادة من المثال (النموذج) التركي في العالم العربي.

التجربة التركية: كيف ولماذا؟

يعتقد الكاتب أن التجربة التركية تبدو اليوم الأكثر قربا من العالم العربي، تاريخا وجغرافيا، والأوفر حظا في أن تلهم العالم العربي معالم تجربة فريدة في النهوض والتنمية. وتستقطب هذه التجربة اليوم اهتمام النخب العربية، وتترأى الأكثر واقعية، والأشد قربا من العالم العربي.

وأوضح الورغي أنه ليس من المبالغة "إذا قلنا إن تجربة التنظيمات العثمانية، وما صاحبها من إصلاحات في تركيا خلال القرن التاسع عشر مثلت تاريخيا التجربة الأكثر إلهاما للعرب، في

قضايا الإصلاح والنهوض، وهي تتأهل اليوم باقتدار لتلعب من جديد دورا شبيها في عالم متغير، قد تكون فيه هذه التجربة التركية أكثر نضجا وأصلب عودا، بسبب تحول في موازين القوى واختلاف الأفق التاريخي بين تلك التجربة الماضية، وتجربة القرن الواحد والعشرين.

وقد حاول الكاتب التوقف "عند أبرز معالم التجربة التركية الحديثة والمعاصرة، مركزا على أهم مقوماتها، لا سيما في التطور والتحول المستمر في علاقة الدين بالدولة، ومن ثمه الديناميكية التي ميزت علاقة التيار العلماني بالتيار الإسلامي، وأبرز المحطات المفصلية التي طبعَت هذه العلاقة".

ويضيف الكاتب أنه حرص على توضيح طبيعة العلاقة المعقدة والمركبة التي طبعَت علاقة "الكمالية العلمانية" بالتيار "الإسلامي"، والتي تبدو مختلفة عن الفهم التبسيطي الذي يصوّر مسار التدافع بين الطرفين، على أنه مواجهة واضحة بين "العلمانية" و"الإسلام"، مؤكدا على أن "العلاقة تبدو أكثر تعقيدا من هذا

التفسير الذي ينحو منحى أيديولوجيا ثقافيا ضيقا"، حسب تعبيره.

واحدة من أكثر المناطق المملوغة بالصراعات، واحتمالات انفجارها في أي لحظة.

ويرجع المؤلف تناوله لهذا الموضوع إلى اهتمام النخب العربية، بمختلف تياراتها وتنويعها المتزايد بالتجربة التركية، ما دفعه إلى محاولة إبراز أهم مفاصل التجربة التي يمكن للعرب أن يستلهموها، على طريق استخطاط رؤية نهضوية جديدة، تخرج بهم من حالة انكسار مستمرة ومستحكمة، وتشيع حالة من الأمل في العبور إلى المستقبل، يبدو أنه اليوم عزيز بسبب كثرة الإحباطات وشيوع حالة من الوهن، حسب تعبيره.

التجربة التركية وامتحان علاقة الدين بالدولة يعتبر المؤلف أن تركيا تمثل اليوم نموذجا حيويا وفريدا في امتحان واختبار دور الإسلام في الحياة السياسية، وتأثيراته في رسم معالم السياسات الخارجية للدول الكبرى. فهذا "المنوال" الفريد، حسب الكاتب يشق طريقه بثقة وثبات على طريق مسيرة "ديمقراطية" مميزة. تجربة تطبعها إرادة القيادة التركية بالتحرك ليس فقط كإحدى القوى الغربية وكقوة أوروبية أيضا، بل أيضا بأريحية وسيادة كاملة في اجترار سياسة خارجية، بعيدا عن الارتكان لأي إملاءات خارجية، محققة نتائج مهمة في قضية ملتبهة من أعقد القضايا في الشرق الأوسط بسبب أبعادها الدولية والإقليمية، ألا وهي القضية الكردية.

بيد أن المؤلف ينبه إلى أن هذه التجربة لم تكتمل بعد، ولا تزال معرضة لهزات متوقعة وأخرى غير متوقعة، سواء في العلاقة بالصراع الاجتماعي والسياسي والثقافي الداخلي، الذي لا تزال بعض القوى مصرة على استدعائه، من أجل حماية مواقعها وحصونها التقليدية، أو في العلاقة بالسياسة الخارجية، وما يمكن أن تتعرض له من اهتزازات، لا سيما في ظل وجود تركيا في

كما تلتزم هذه التجربة بمقاربة فريدة ومميزة لقضية ينظر لها الكثير من الخبراء والمراقبين الدوليين على أنها واحدة من أعقد القضايا التي تلقي بظلالها على الوضع في الشرق الأوسط،

توترا واستقرار، وهي العلاقة الملتبسة والمثيرة للقلق بين الدين والدولة، وتحديدًا بين الإسلام والسياسة.

وهذا النموذج "التركي" الجديد، كما يقول الكاتب الأمريكي غراهام فولر، في تلك المنطقة من العالم ذات الخصوصية، سيكون أفضل لتركيا، وللمنطقة ولأوروبا والعالم، وبالتالي على المراهنين على العلاقة التقليدية مع اسطنبول أن يهيئوا أنفسهم لمنوال جديد مختلف. منوال سيكون فيه الإسلام عاملاً مهماً في ديناميكية الحياة السياسية، إلى جانب العامل القومي، وعضوية أنقرة في الاتحاد الأوروبي، والدور النشط في الشرق الأوسط، والملف العرقي (الأكراد والأرمن) إلى جانب طور جديد في العلاقة بالولايات المتحدة الأمريكية. طور سيتجاوز بالتأكيد العلاقة التقليدية خلال الحرب الباردة، وما بعدها.

ويرى المؤلف أنه إذا كان التيار الإسلامي في تركيا يمثل وإلى حد قريب مجرد عنصر في المعادلة السياسية التركية، إلا أنه وعقب النجاحات الانتخابية المتلاحقة التي حققها حزب العدالة والتنمية خلال انتخابات ٢٠٠٢

ثم ٢٠٠٧، تحول إلى قوة أساسية محددة في الحياة السياسية التركية. ولا يميل الحزب على الرغم من خلفه زعامته الإسلامية إلى تبني برنامج لـ "أسلمة" المجتمع. إذ أعطى الحزب الأولوية في برامجه التمهيدية للحصول على عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وإصلاح النظام القانوني، بما في ذلك إلغاء عقوبة الإعدام، وقضايا مثيرة للجدل على غرار قانون منع الحجاب في المؤسسات، والحرص على تحديد دور العسكر في النظام السياسي، وتحويل مجلس الأمن القومي إلى مؤسسة مدنية، لا يهيمن عليها العسكر، وتوسيع مجال حرية الإعلام لصالح الأقليات، لا سيما الأكراد، والمصادقة على كل موثيق حقوق الإنسان الدولية.

يبدو أن هذه الإصلاحات تشير مخاوف التيار العلماني، إذ يرى هذا التيار أن الإسلاميين سلكوا إستراتيجية جديدة في "الزحف الإسلامي"، تبدو لينة وغير جذرية في بعض القضايا الحساسة، لا سيما النص الدستوري الذي يجرم من يهين "القومية التركية"، تجنباً للاحتكاك بالعلمانيين.

ويعتقد الكاتب أن حزب "العدالة والتنمية" في تركيا نجح في التعااطي مع الدين في إطار يجعله حاضرا من حيث هو غائب في الشأن السياسي التركي. ولعل ذلك يعكس تميز التجربة التركية عن غيرها في التعامل مع الدين. وهو سلوك يرى فيه البعض آلية من آليات اشتغال "العلمانية التركية"، المستندة إلى اللائكية الفرنسية، ولكن في إطار علاقة خاصة بين الدين والدولة ضاربة بجذورها في الميراث والتقاليد العثمانية، التي "تخضع" الدين أو "تضمنه" ضمن سلطة الدولة.

ويشير الكاتب إلى أن موقع الدين في المشهد التركي الراهن على الصعيد العام والخاص، يعكس التطور الذي طرأ على الفكر العلماني، الذي وجد نفسه تحت ضغوطات الجدل والحوار الدائر بين نخبة من المثقفين الجدد. **فقد بات الدين حالة عامة، لا يمكن تجاهلها أو الدخول في اشتباك معها.**

إشكالية التمثل في العالم العربي

من جهته اعتبر المفكر السوداني الدكتور عبد الوهاب الأفندي في مقدمته التي وضعها

للكتاب أن "الدراسة والخلاصات التي توصلت إليها، وما حاولت أن تبصر به من تعقيدات الحالة التركية، تصلح لتصحيح بعض الأفكار الشائعة عن تركيا وتاريخها وحاضرها، كما تحدد العبر التي يمكن أن تستقى من هذه التجربة.

ولكن الدراسة من جهة أخرى تطرح أسئلة جديدة تحتاج بدورها إلى مزيد التعمق في استجلاء حقيقة هذه التجربة وعبرها"، حسب تقديره. وأوضح الأفندي أن من أهم الأسئلة التي أثارها الكتاب: **إلى أي حد يمكن اعتبار "إسلامي" تركيا إسلاميين فعلاً؟**

فالأحزاب "الإسلامية" التي نشأت في تركيا منذ أيام أربكان الأولى لم تتسم يوماً بتسمية إسلامية، وقد عبرت دوماً عن التزامها التام بدستور تركيا العلماني وفلسفتها الكمالية، وهو على كل حال شرط لقيام مثل هذه الأحزاب. وفي الصراعات التي دارت بين هذه الأحزاب والمؤسسة العلمانية، كانت هذه الأحزاب تدفع عن نفسها بقوة أي قهمة حياد عن علمانية الدولة أو تهديد لها، وهو ما لم يقنع المؤسسة الحاكمة. ولا شك أن وضع هذه

الأحزاب يختلف في هذه الحالة اختلافاً جذرياً عن رصيفاتها في العالم العربي بحيث أنها سلمت تسليماً شبه كامل بما يطالب به خصومها العلمانيون. فهي لا تطالب بتطبيق الشريعة ولا حتى ببعض ما تطبقه الدول العربية "العلمانية" سلفاً من قيود على الحريات الشخصية.

كما أثار الكتاب تساؤلاً بشأن حدود اعتبار الحالة التركية القائمة نتاجاً للتوجهات الديمقراطية للنخبة العلمانية في تركيا؟ ويعتبر الأفندي أن الدراسة توحى بأن التجربة التركية هي ثمرة نضج ديمقراطي ساهمت فيه النخبة العلمانية التي تدرج بالبلاد نحو الديمقراطية، وأيضاً النخبة "الإسلامية" التي ابتعدت عن العنف وتقيدت بقواعد اللعبة السياسية.

وما لا شك فيه أن النخبة العلمانية في تركيا قد أظهرت قدراً من ضبط النفس تجاه خصومها الإسلاميين لم نشهد مثله من النخب العربية. ويعتبر الكاتب أنه في ظل "المأزق التاريخي" الذي تواجهه الكثير من الحركات الإسلامية في العالم العربي، يتراءى "النموذج التركي" اليوم كفرصة تاريخية يجب التوقف

عندها، لإعادة رسم هذه العلاقة المتوترة بين أهم مكونات المجتمع في العالم العربي، وهي النخبة الحاكمة من جهة والنخبة العلمانية من جهة ثانية، والتيار الإسلامي من جهة ثالثة. فهذا المأزق السياسي الذي يطبع الساحة العربية، غياباً للديمقراطية، وصراعاً بين أهم القوى الرئيسية، يجعل الحاجة ملحة لاستدعاء "النموال التركي". وهو "نموال" يبدو أنه يجب عن الكثير من التساؤلات، ويبدد الكثير من المخاوف، ليس فقط لدى الإسلاميين وإنما أيضاً لدى التيار العلماني، ولدى قطاع واسع من النخب الحاكمة في العالم العربي اليوم.

هذا وقسم الكاتب جلال الورغي دراسته إلى ثلاثة أبواب ثم خلاصات منهجية، تناول في الأول المشهد السياسي وصعود الإسلام السياسي في تركيا، وفي الباب الثاني تناول الكاتب حزب العدالة والتنمية وإعادة تشكيل الحياة السياسية. أما الباب الثالث والأخير فعرض فيه الكاتب لما سماه النموذج التركي والعرب: بين جاذبية المنوال واستعصاءات الواقع، ثم اختتم الكاتب دراسته بخلاصات منهجية لما عرض له من قضايا/قدس برس



العدد ١٢٣-الجمعة ٢٧ جمادى الأولى
هـ-٢٣ يونيو ٢٠٠٦

«إشراقات»

قراءة في النموذج التركي الإسلامي تحوّلية المعنى الإسلامي في الأحزاب الإسلامية في تركيا

في كتابها "ديمقراطية بلا حجاب" - والذي عرضت "إشراقات" مراجعة سابقة له - تسرد مروة قواقجي مواقف مستغربة بشأن ردود أفعال بعض زملائها من الإسلاميين الحزبيين من تجربتها الميرة إبان انتخابها في البرلمان التركي العام ١٩٩٩ وما لحق ذلك من معاناة فادحة. لقد كانت وحيدة في أحلك المصاعب، وأُخذت في شأها الخاص قرارات حزبية من غير دعوتها للاجتماعات المصيرية . كان حزب الفضيلة التركي -الذي انطلقت منه مروة قواقجي- وريثاً لحزب الرفاه الذي قاده زعيم الحركة الإسلامية التركية الحديثة نجم الدين أربكان. وفي حين كان أربكان

قادراً على منح المعنى الإسلامي حضوره المؤثر في التجربة السياسية على مستوى قيادة الحزب ومستوى إدارة الحكومة فيما بعد، إلا أن الامتدادات اللاحقة لم تتبنّ قوة الحضور الإسلامي التي حرص عليها الرفاهيون والرفاهيات في الميدان السياسي. وقد كانت تجربة قواقجي مليئة بالتعرجات في هذا الجانب، ولم تتردد شخصياً في بثّ شكواها والاعتراض على انزياح بعض حزبي "الفضيلة" عن المتطلب الإسلامي في مناصرة قضية "الحجاب" بوصفه عنواناً إسلامياً في المواجهة مع من تطلق عليهم قواقجي بقيادة "الاستنساخ الفكري" في تركيا، وهم حفاظ التراث الكمالي العلماني المتطرفين. إلا أن الانزياح المذكور لم يكن بائناً في تلك الفترة، حيث كان لعددٍ من قيادات "الفضيلة" موقفهم المساند مع قواقجي، ولكنه لم يأخذ شكلاً فكرياً (إسلامياً) على النحو الذي سلكته الأخيرة، فلم تمتد المساندة لتحمل قضية "الحجاب" ذاته كما كان الحال مع مروة التي تولّت نضالاً إسلامياً في هذه القضية وهي تعكف حالياً على إجراء دراسة حول "الحجاب والعلمانية في تركيا" في

العنوان الإلكتروني للمركز : alkashif.org

جامعة هارفارد، فضلاً عن نضالها الحثيث في مناطق مختلفة من العالم، وبمبادرة فردية منها وبعيداً عن الدعم الحزبي المباشر.

كان ذلك مع اكتساح حزب "العدالة والتنمية" - امتداد حزب الفضيلة "الإسلامي" - لانتخابات ٢٠٠٢ م.

نموذج مروة قواقجي مدخل مهم لاستشراف ظاهرة تحوّل المعنى الإسلامي في الأحزاب الإسلامية التركية، وتعلو هذه الظاهرة في سياق هذا النموذج مع ملاحظة أن الحركة الإسلامية التركية لا تملك أديباتها النظرية التي تعكس رؤيتها وثوابتها الدينية في العمل السياسي، ولا شك أن غياب هذا الجهد التنظيري ضلّل الممارسات السياسية للإسلاميين الأتراك، وجعلها عرضة دائماً للاندماج التدريجي مع النظام العام التركي والذي يقوم على العلمانية الكمالية.

هل كان نصراً للإسلاميين على العلمانيين؟ هل بدأت العلمانية الكمالية بالاهتزاز؟ هل ستعود العزة لكرامة قواقجي المهانة مع صعود زملائها الحزبيين السابقين سدة الحكومة؟ كانت تلك تساؤلات المهلّين لانتصار الحزب "الإسلامي" التركي، وهي انعكاس أيضاً لنشوة الإسلاميين في كل مكان لهذا الانتصار العظيم !

(راجع: مقال كيف نفسر صعود حزب العدالة التركي الوقت ع ١٢١ عبدالله تركماني) صدمة المعنى الإسلامي المتحوّل

وفي حين حاول البعض من الإسلاميين الأتراك وضع مسافة ضبابية مع الأطروحة العلمانية الحاكمة، فإن إكراهات الواقع السياسي والمحيط الخانق ستدفع بالإسلاميين الأتراك إلى خرق المسافات والدخول في مرحلة انعطاف جذرية سيكون تمثيل المعنى الإسلامي الضحية الكبرى فيها.

جاءت الصدمات تترى على المنتشين بانتصار "الإسلاميين" الأتراك. فقيادات "العدالة والتنمية" سرعان ما نفوا الطابع الإسلامي لهذه التجربة السياسية، مؤكدين على العلمانية والسمات الديمقراطية والاجتماعية لنظام إدارة الحكم، بل لم يتوان الحزب في الإشادة بكمال أتاتورك في برنامج الحزبي. فهل انسلخ وريث

الأحزاب الإسلامية في تركيا عن إسلاميته؟
ليست المسألة بهذه الصورة، ففي حين لم يرد
“الإسلام” في منظومة الحزب الانتخابية
والسياسية، إلا أنه لم يتخل عن الإسلام بشكل
مطلق، ومفتئ بعض رموزه يؤكدون على
تمثيلهم “الإسلام الوسطي”. فما هو
“الإسلام الوسطي” في نموذج الإسلاميين
الأتراك؟

الممكن أن تنجح أدلة الدين سياسياً في ظل
هيمنة توتوليتارية. كما أن تحويلات المعنى
الإسلامي يمكن أن تتم من غير الشعور بانفجار
داخلي أو ردة عن الأصول، أو هكذا كانت
نتيجة الإيحاء التراكمي لتجربة الإسلاميين
الأتراك السياسية.

فهل يمكن أن تكون هذه التجربة قادرة على
إنهاء معضلة “الأصولية الإسلامية”؟ وهل
يمكن أن تكون معياراً يُستخدم في مقارنة
المسالك التي يمرّ عليها الإسلام عندما يدخل
المعركة السياسية أو إدارة شؤون الناس
والدولة؟ أي بلغة أخرى:

هل سيؤدي “الفشل التركي” في تحويل
الإسلام السياسي إلى أيديولوجيا انقلابية، إلى
أهيار واقعية مقولات كبرى من قبيل “الإسلام
هو الحل”

المنتدى : المحور السياسي

إن الإجابة على ذلك السؤال غير متوافرة
حتى الآن، وسيكون منطوق بتجارب إسلامية
أخرى الإجابة على هذا السؤال، والاستبشار
بالمعنى “الرمزي” للإسلام في تجربة “التنمية
والعدالة”، لتظل التجربة
الأخيرة - ومنها تجارب الإسلام السياسي
في تركيا - أسيرة لمحددات النظام العلماني
التركي، بما أملاه ذلك من انقطاع وقطيعة عن
سياق الحركات الإسلامية الأخرى والتي بقيت
تتمسك بمنحها الأيديولوجي الرفض للموامة
الاندماجية مع العلمانية الصريحة.

يطرح النموذج “الإسلامي” التركي، وهو
يدخل معترك السياسة، دروساً بخصوص كيفية
ترتيب العلاقة بين الدين والسياسة. فمن غير

تجربة الإسلاميون في تركيا

نقلا عن الدكتور .حافظ الجعبري د. عقيدة في جامعة الخليل حيث قال :أنه كان يدرّس في جامعة أم القرى في مكة المكرمة وكان يدرّس مساق عن حزب السعادة الإسلامي التركي للطلاب الأتراك وفي أحد الأيام زار نجم الدين أربكان مكة المكرمة فطلب الطلاب الأتراك لقائه فتم استدعائه من الجامعة بواسطة العلماء وحضر وكان موجود الدكتور حافظ والشيخ عبد المجيد الزنداني ومجموعة من علماء الحجاز وكان ،هذا عام ١٩٨٥ م حسب ما تذكر الدكتور حافظ أو قريب منه.

فسئل نجم الدين أربكان عن التجربة الإسلامية في تركيا فأجاب وشرح شرحا وافيا وما قال:

انه في عام ١٩٧٤ م شكل أربكان حزب السعادة ونزل إلى الانتخابات وحصل على خمسة مقاعد من ٤٠٠ مقعد وتساوى الحزبين الآخرين في عدد المقاعد أصبح حزب السعادة هو المرجح في ظل تنافس الحزبين الآخرين العلمانيين ،ولذلك تحالف أحد الحزبين مع

حزب السعادة على شروط حزب السعادة وهي أن يكون لحزب السعادة خمسة وزارات أتذكر منها وزارة الدفاع ووزارة الاقتصاد ووزارة التربية والتعليم ونائب رئيس الوزراء ، وتولى نجم الدين أربكان وزارة الدفاع ونائب رئيس الوزراء ، وكان تخصص نجم الدين أربكان هندسة معدات حربية وثقيلة واخذ يحول الميزانية لتصنيع الدبابات وبدأ بتصنيعها. وبعد فترة وجيزة من الحكم (لا أدري سنة أو اقل أو أكثر) وقعت المشكلة القبرصية وهي كالتالي:

كان رئيس الوزراء التركي العلماني في زيارة خارجية وفي هذه الأثناء استغل اليونان غياب رئيس الوزراء واحتلوا جزيرة قبرص بكاملها فتولى الأزمة في تركيا نجم الدين أربكان بحكم انه نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع فاحتار ماذا يعمل لقلّة خبرته ولكبر المشكلة فقرر الذهاب لاستشارة شيخه الذي علمه القرآن وهو صغير حيث تذكر كلامه إذا واجهتك مشكلة فاستشر شيوخك ومن هو أكبر منه ، فذهب إليه ودخل عليه وقبل يده وأخبره بما حدث فكان جواب شيخه أغزهم فسمع نجم

الدين أربكان للنصيحة وجهاز ١٢ ألف جندي وأنزلهم على جزيرة قبرص خلال ٢٤ ساعة واستردوا الجزيرة خلال ٢٤ ساعة وحينها بدأت المعارك في قبرص بين الأتراك واليونان ، وسيطر حزب السعادة على الإعلام الرسمي التركي وأخذ يجرّض الجنود على القتال والجهاد والاستشهاد ويناديهم بالمجاهدين ويا أحفاد خالد بن الوليد يا أحفاد صلاح الدين (بدل يا أحفاد أتاتورك)، وارتفعت شعبية نجم الدين أربكان وحزب السعادة في تركيا بشكل كبير جدا، وسط تدمير حزب رئيس الوزراء العلماني ولكن هم أمام عدو خارجي، وارتفعت الأصوات في تركيا مطالبة بإعادة الخلافة الإسلامية وأخذت تتزايد بشكل كبير، فانتبهت أمريكا لما يحدث فخافت من قيام الخلافة الإسلامية فأجبرت اليونان على وقف الحرب من جانب واحد وتوقفت الحرب في الجزيرة واحتفظ كل جانب بنصف الجزيرة، وبقي الجنود الأتراك في الجزيرة واخلدوا عائلاتهم ليعيشوا هنا بتشجيع من الدولة، وبعدها كانت هناك مطالب بوحدة الجزيرة فرفضت تركيا الوحدة إلى أن تكون الوحدة

بشروطها وهي الحكم للمسلمين وتم رفض الطلب وما تزال الجزيرة مقسمة ، أما بالنسبة لحزب السعادة فتوالت الأحداث حيث كان حظر للأحزاب الإسلامية بعد ذلك في تركيا وانقلاب عام عليها ١٩٩٢م وعام ١٩٩٧م وسجن نجم الدين أربكان ومن معه أكثر من مرة ومن الذين سجنوا رجب طيب اردغان ، إلى أن استلم حزب العدالة والتنمية الحكم عام ٢٠٠٣م بعد صراع طويل.

كيف ينظر الإسلاميون إلى تجربة

الحكم في تركيا؟

بعد وضع حزب "العدالة والتنمية" على مقصلة الحظر ، كيف ينظر الإسلاميون إلى تجربة الحكم في تركيا؟



تركيا، الصيغة والدور

يُعدُّ حزب "العدالة والتنمية" النسخة الأحدث والأقوى لكل الأحزاب الإسلامية، أو ذات الخلفية الإسلامية، التي ظهرت في تركيا منذ عام ١٩٧٠م، إذ استطاع نقل تركيا أشواطاً كبيرة إلى الأمام، وجعل منها مارداً اقتصادياً، ومكّنها من القيام بأدوار إقليمية كبرى، وأمن الاستقرار المطلوب للمجتمع التركي المخنوق بحكم العسكر، وأوجد حلولاً معقولة للمشكلة الكردية ولمشكلة الأقليات كافة في تركيا.. باختصار جعل من تركيا بلداً مختلفاً عما كان عليه من قبل، ورغم ذلك كله، فقد ظل الحظر سيفاً مصلتاً على رقبتة، كحال كافة الأحزاب ذات الخلفية الإسلامية السابقة .

التجربة الإسلامية

بداية التجربة الإسلامية الحركية في تركيا كانت مع تأسيس البروفيسور "نجم الدين أربكان" حزب "النظام الوطني"، وبعد حلّه أسّس حزب "السلامة الوطني"، الذي حلّته المحكمة الدستورية أيضاً عام ١٩٨٠م، لكنه لم يتراجع وأسس حزب "الرفاه" عام ١٩٨٣م.

وأوصلت نتائج الانتخابات "أربكان" إلى قمة السلطة السياسية عندما ترأّس حكومة تضمّه وحزب "الطريق القويم" عام ١٩٩٥م. ومع تزايد حضور الإسلاميين، تدرّج مجلس الأمن القومي (الحاكم الفعلي لتركيا) بأن الحزب يشكل خطراً على العلمانية، وأصدر عام ١٩٩٧م جملة قرارات صارمة ضد الإسلاميين عموماً، من بينها وضع "أربكان" في العزل السياسي لمدة ٥ سنوات قبل أن يحظر الحزب كلياً عام ١٩٩٨م.

عاد أربكان سليل الأمراء السلاجقة إلى التحدي من جديد، فأسس حزب "الفضيلة" دون أن يترأسه، لكن المؤسسة العسكرية كانت له بالمرصاد، حيث جرى حلّه كذلك عام ٢٠٠١م.

وبعد ذلك لم يتم تأسيس حزب إسلامي واحد، إذ قام الجيل الشاب في "الفضيلة"، ومن قبله "الرفاه"، بإعلان "حزب علماني ذي جذور إسلامية"، لتفادي قرار الحل الذي ينتظر الحزب كما جرت العادة، وهكذا وُلد حزب "العدالة والتنمية" برئاسة "رجب طيب أردوغان"، بينما أسّس "أربكان" حزباً جديداً

**هو حزب "السعادة"، لكن الشارع التركي
انحاز بشكل جارف نحو حزب "أردوجان"،
فتمكّن من تشكيل الحكومة منفرداً عام
٢٠٠٢م.**

تراكمت عوامل النجاح لدى "العدالة والتنمية" إلى أن رشّح "عبد الله جول" رئيساً للبلاد عام ٢٠٠٧م، ما أثار غضب الجيش الذي أعاق العملية الديمقراطية في مجلس النواب، فما كان من "أردوجان" إلا أن تحدّاه، من خلال انتخابات مبكرة حقّق فيها انتصاراً كاسحاً، سمح بإيصال "عبد الله جول" إلى رئاسة الجمهورية.

أما التحدي الثاني فقد تمثّل في نجاح حزب "العدالة والتنمية"، وبالتحالف مع "الحركة القومية" في التاسع من فبراير الماضي، من حشد أغلبية تزيد على ثلثي نواب البرلمان (٤١١ صوتاً من أصل ٥٥٠ صوتاً) لتعديل الدستور بما يسمح بارتداء "غطاء الرأس التقليدي" في الجامعات، بعد أكثر من عشر سنوات على المنع. وبالرغم من أن ثلثي نساء تركيا محجّبات، إلا أن المحكمة الدستورية تحرّكت هذه المرة تحت دعوى "حماية مبادئ العلمانية"، فأبطلت التعديل الدستوري في ٥ يونيو

الماضي، تمهيداً لإصدار قرار بحظر الحزب كلياً، ومنع مجموعة كبيرة من قياداته ونوابه من ممارسة العمل السياسي

علمانية لا مثيل لها

رغم أن تعاليم "مصطفى كمال أتاتورك" هدفت في الظاهر إلى إنشاء أمة تركية حديثة، إلا أن حالة الانفصام في هوية المجتمع التركي الذي يشكّل المسلمون نسبة ٩٩% منه كانت أصعب من أن تُهضم، بحيث باتت تركيا مجتمعاً مسلماً في دينه وحضارته، ولكن تحكّمه شريحة حارسة لـ "التعاليم الكمالية" من خلال العسكر والقضاء، تصرّ على فرض رؤيتها "المتطرّفة" على أكثر من ٨٠% من الشعب التركي، رغم أنها **باتت اليوم أعجز من أن تُقنع الشارع بأطروحاتها، لاسيّما بعد نجاح الإسلاميين في إيجاد صيغة معقولة لـ "المواءمة" بين العلمانية والإسلام .**

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يوجد في تركيا تعريف واضح للعلمانية التي تعني في الأساس فصل الدين عن الدولة، والتي ينصّ الدستور على وجوبها، الأمر الذي يترك المجال واسعاً

لاجتهادات مسيّسة وجامحة في تطرّفها، إذ يقول المدّعي العام التركي إن العلمانية تعني "تحرّر الإنسان من عبوديته للخالق من أجل أن يكون فرداً حراً في مجتمعه، وبالتالي فعليه تقديم تنازلات في معتقداته الدينية من أجل المجتمع"(). وهذا التعريف للعلمانية يتنافى مع أساس الإسلام القائم على عبودية الإنسان لخالقه سبحانه وتعالى، وهو غير موجود في أيّ من بلاد العالم العلمانية، باعتبار أن العلمانية ظهرت في الأساس من أجل تحييد المعتقدات الدينية عن شؤون الدولة، لا من أجل إجبار الناس على إجراء تعديلات في معتقداتها الدينية من أجل المجتمع.

هذا الجموح في العلمانية التركية لا يمكن أن ينسجم مع الهوية الحقيقية للمجتمع التركي، الذي كان بالأمس القريب أساس الخلافة الإسلامية في العالم، كما أن النظام الحديدي الصارم الذي فرضه أتاتورك لا ينسجم حالياً مع تطلعات الأجيال التركية الشابة التي تنشد الحرية والاستقرار، كما أن أغلبية الشعب التركي باتت تشعر بأنها سجيننة لتعاليم أتاتورك، التي يسمح جموحها لـ "جنرالات

الجمهورية" بأن يرفضوا إلقاء التحية على رئيس البلاد لمجرد أن زوجته "محجّبة"

وما يُسجّل للإسلاميين هنا أنهم، خلال هذه الفترة الطويلة من حكم العسكر واضطهادهم، لم يركنوا للعنف، ولم يتخلّوا عن الآليات الديمقراطية، خلافاً للعديد من البلدان العربية والإسلامية التي تعاني من حالة مماثلة، والتي خرجت فيها الأمور عن السيطرة، كما في الجزائر على سبيل المثال، رغم أن الإسلاميين قوة ضاربة في المجتمع التركي.

نقاش بين الإسلاميين

تأسيساً على هذه الوقائع، يتوسّع حالياً النقاش بين قيادات الحركة الإسلامية في العالم حول تجربة الإسلاميين في تركيا، إذ يرى فريق واسع، أن التوجّه الذي قاده "أردوجان" في تركيا يهدف المصالحة مع السلطة الحاكمة لم يُجَدِ نفعاً، وفي نهاية المطاف تعامل العسكر معه كما تعاملوا مع معلّمه "أربكان"، فلم يكن من مبرّر مفيد للخروج عن "الثابت" الإسلامية، أو عن المبادئ التقليدية السياسية للحركات الإسلامية.

ويقول هؤلاء "رغم مواظبة أردوجان على احترام العلمانية، وإبعاد الوجوه التقليدية الإسلامية من حزبه، فقد نزل به العقاب الذي طال أسلافه من قبل، ما يعني أن ما يسمّيه الحزب "حادثة" لم تنقذه من مصيره المحتوم، في الوقت الذي تسببت فيه بإحراج كبير للإسلاميين داخل تركيا وخارجها، لدرجة أنهم لم يعودوا قادرين على تبرير سياسات الحزب بدعوى أنه مغلوب على أمره."

ويؤكد هؤلاء أن الشعبية الكبيرة التي حصل عليها حزب "العدالة والتنمية"، لم تكن فقط بسبب نجاحاته الاقتصادية وشخصية رئيسه المحبوب منذ تولّيه رئاسة بلدية "إسطنبول"، وإنما لأنه يستند إلى جمهور واسع جداً من الإسلاميين الأتراك.

وفي المقابل، يرى فريق آخر من الإسلاميين أن التجربة التركية تمثل ذروة النضوج الحركي الإسلامي، إذ نجحت في تقديم "صورة حضارية" للإسلام الحركي، تحوّل الإسلاميون معها إلى حركة عامّة تحظى بتأييد الأغلبية العظمى من الشعب.

ومع اعتراف هؤلاء بحدوث أخطاء وتنازلات لا داعي لها، إلا أنهم يؤكّدون صعوبة الواقع في تركيا، ويذكّرون بالمواقف "الشجاعة" التي اعتمدها "أردوجان"، كرفضه المشاركة في حرب العراق، وإدانتته المتكرّرة لممارسات جيش الاحتلال الصهيوني في فلسطين. وسط هذا الجدل، ثمة من يتخوّف على تركيا من بديل لا يشبه حزب "أربكان"، وبالتأكيد لا يعترف بإسلامية "أردوجان"، بعد ما حشرت المحكمة الدستورية (ومن خلفها العسكر والقوى العلمانية) الإسلاميين في الزاوية، عندما حاربت أربكان "المتشدّد"، ورفضت أردوجان "المعتدل".. فهل سيكون قرار المحكمة الدستورية بمثابة الهدية التي كان ينتظرها من يشكّكون في "المسار التصالحي" مع الآخر، والذين يتربّصون بتركيا والمنطقة والحركة الإسلامية في العالم شراً؟

المصدر: منتدى نسّمات الفن

اسلام اون لاين/الاسلاميون

زالت باقية رقما محسوبا في الصراعات العربية
الموجودة.

الإسلاميون » المرصد

في حوار حول تجربة الحركة الإسلامية
بتركيا ونظيراتها العربية

مختار الغوث: إسلاميو تركيا أوجدوا
قاسما مشتركا مع الوطنيين

الحركات الإسلامية العربية
صارت جماعة صوفية لا حزبا
سياسيا

غازي كشميم ٢٠١٠-٠٢-١٦

مختار الغوث

الحركات الإسلامية العربية مثار تساؤلات
وجدالات لا تنتهي؛ حيث لم تتمكن من تحقيق
مشروعها، كما أنها تخلي الساحة لغيرها، وما

ولعل الحديث عن تقييم تجربة الإسلاميين في
العالم العربي والإسلامي قد بدأ يتصاعد
ويكتسب حجية ووجاهة منطقية في ظل نجاح
بعض التجارب مثل حزب العدالة والتنمية
التركي الذي استطاع أن يحقق نجاحات كبيرة
شكلت بحد ذاتها تساؤلات وعلامات استفهام
حول أسباب انفراد الحالة التركية بهذا التقدم
وعدم تمكن الإسلاميين الحركيين من مجاراة
هذه التجربة.

أسئلة ومقارنات طرحناها على الباحث
والمفكر الدكتور مختار الغوث، الأستاذ بجامعة
الملك عبد العزيز بجدة، وصاحب كتاب
(الحركة الإسلامية في تركيا)، نرصد من خلالها
أوجه الاختلاف بين تجربة الحركة الإسلامية
التركية ونظيراتها العربية، وكيف استطاعت
تلك أن توحد الشعب التركي وتسير به إلى
أهدافها، بينما ما زالت الحركات الإسلامية في
العالم العربي تراوح مكافأ، وأين الخلل في أداء
الحركات العربية؟ هل هو في قياداتها المتبوعة؟

أم في قواعدها التابعة الساكنة؟ أم في طريقة تفكيرها ومنطلقاتها؟

الواقع التركي أصعب

* عقدت في كتابك (الحركة الإسلامية في تركيا) مقارنات بينها وبين الحركات الإسلامية في العالم العربي، فهل هناك أوجه للمقارنة مع اختلاف الأجواء السياسية والاجتماعية؟ أليس هذا ظلما للحركات الإسلامية العربية؟

- ما أرى أنه ظلم؛ فالحال في تركيا أصعب منه في البلدان العربية، تركيا هي العلمانية الأولى في العالم الإسلامي، وعلمانيته أعتى العلمانيات، والجيش الذي يحميها جيش عقدي، يحقد على الإسلام حقدا لا نظير له، وهو يتجاوز منع الأحزاب الإسلامية إلى منع التدين، ومحاربه بكل ما يستطيع، ويمنع تعلم القرآن والإسلام، ويربي جنوده على عقيدته منذ الصغر، ويمنع أن يدخله متدين، ومن دخله وكشف أمره فصله، ومع ذلك استطاعت الحركة أن تظهر في تركيا، وأن تبلغ ما بلغت.

أما الحركات الإسلامية العربية فهي أحسن حالا، وواقعها أفضل بكثير، فهي تعمل في بيئات متدينة، يباح فيها تعلم الشرع، وحفظ القرآن، وإنشاء الجمعيات والمدارس والجامعات الإسلامية، وليس في بلادها جيش يعادي الإسلام، ويتعهد بحماية عداوته، ويخوله الدستور حق التدخل للقضاء على كل ما يخالف فهمه للعلمانية.

* لكن تركيا تعيش أجواء من الحرية يفتقدها العالم العربي.. ألا ترى أن هذا الوضع يجعل القياس صعبا، ويمنح معاذير للإسلاميين في العالم العربي والإسلامي؛ حيث تكاد تنعدم هذه الأجواء أو تظل في إطار شكلي وهامشي؟

- لا أدري كيف نعتقد أن في تركيا حرية، وهي التي ما قام فيها حزب إسلامي إلا وتم حله!! فكيف تتأتى الحرية في بلد يعطي دستوره فئة من الشعب حق التحكم المطلق في سائره؟! ومعروف أن الذي يحل الأحزاب هو الجيش وهو قد مر بطورين: الأول طور الانقلاب العسكري الشامل على الأحزاب كلها، والثاني الانقلاب الخاص على الحزب

الإسلامي عن طريق القضاء الذي يتولى تنفيذ ما يقرر له الجيش.

والجيش يعلم أن الذي يتقدم اليوم لإنشاء حزب هو ذلك الذي حُل حزبه بالأمس، وأن أفكاره التي يتقدم بها اليوم هي أفكاره التي حُل من أجلها بالأمس، وإن أُخرجت في ثوب جديد، لا يسترها عن يعرف ما تحت الثياب.

فالقضية ليست قضية حرية، إنها حرية صورية، فرضها واقع سياسي دولي، لكنها قضية أناس واعين، استغلوا ما أُتيح لهم في بلد غير حر، فأقنعوا فئات معتبرة من الشعب أن هذا الواقع يجب أن يتغير، أقنعوه بإنجازهم، وبتحقيق وعودهم حين يمكّن لهم، وبصدقهم في الإيمان بالديمقراطية.

إن في حزب العدالة والتنمية الآن كثيرا من الأعضاء الذين كانوا في أحزاب شتى، غير إسلامية، منها حزب أتاتورك، جاءوا اقتناعا بأن واقع تركيا السياسي خطأ، ويجب إصلاحه وتجاوزه، وأن في وسع حزب العدالة والتنمية أن يعمل شيئا لتركيا، والجيش والدستور اللذان يمنعان بقاءه ينبغي أن يعاد النظر فيهما، بمعنى

آخر الحركة التركية أوجدت قاسما مشتركا بين الوطنيين من الترك كافة، وأقنعتهم بالانخراط في العمل له.

والقاسم المشترك هو الحرية، والديمقراطية، والحفاظ على حقوق الإنسان، والتنمية، والاستقرار، وإخراج الجيش من الحكم، ووضعه في أيدي الشعب، وهي أمور لا يخالف فيها امرؤ وطني يعي.

تطور تركي مقابل جمود عربي

هذه حقيقة نضال الحركة الإسلامية في تركيا التي ظلت تتطور مع الواقع حتى غيرته، ولم تحمد على تعاليم المؤسس، ولا اتخذها عقيدة تلقنها من ينضم إليها، وتعدّها أمرا مطلقا، ينظر منه إلى كل شيء.

* دعنا نأخذ مثالا عربيا، هناك حركات إسلامية في الجزائر، والأردن، واليمن والكويت، تعمل في جو من الحرية، لا بأس به، وبين بعضها وحكومته حلف، فماذا عملت بجو الحرية والانفتاح؟ أليس معنى هذا أن الحركات العربية تسحب حكم الحركة في مصر وما شاكلها من الحركات العربية

انغلاق الحركات العربية

* هل مرد ذلك إلى أن الحركة الإسلامية في العالم العربي اتجهت إلى التربية الإيمانية والدعوة إلى الله بمفهومها الضيق، بينما الحركة في تركيا اتجهت إلى تنمية المجتمع وبنائه في كل جوانب الحياة؟

- الحركة الإسلامية العربية رضيت أن تكون طريقة صوفية، تعمل في غير مجالها (السياسة)، وبشيء من التفصيل: الحركة الإسلامية العربية فهمت أن سبب التخلف هو ضعف الإيمان؛ فاشتغلت بالتربية عن مجالات أخرى كثيرة، هذا أولا، وثانيا: انغلقت على نفسها وابتعدت عن نقل أفكارها إلى الشعب، لتكون أفكاره التي يطالب بها، ويتحمل واجبه في تمثيلها، وإنما حملت أفكارها وحدها، وانغلقت عليها، ولا تسمح أن يعمل معها إلا من تم عجنه في أوعيتها، وتخمر بخميرتها، ونضج في تنورها، ثم تعطيه شهادة الصلاحية للعمل تحت رايتها، على أن يكون جنديا لها مبيعا على السمع والطاعة، مسلما إليها نفسه، ينتظر أن تأمره، وإلا فلا يصلح أن يعمل لدين الله، وإذا عمل فهو مشاق لها!!

على سائر الحركات، مع اختلاف الواقع؟ ثم هل رأيت تفكيراً جاداً من إحدى هذه الحركات في بناء تحالف وطني، يتجاوز العقائد التنظيمية، إلى العقيدة الوطنية، بالمعنى الإيجابي للوطنية؟

- إن الخلل يكمن في ثقافة الشعوب العربية، التي منها الاتباع على غير بصيرة، والانقياد العاطفي لمن يُحسن به الظن، وطريقة تفكير الحركات الإسلامية وعجزها عن تجاوز ما ألفت منذ يوم نشأتها.

ويتجلى هذا في قيادة الحركات وقواعدها، في تركيا وفي البلاد العربية، فعلى حين تكتفي القواعد العربية الواعية بالهمس من وراء حجاب بانتقاد قياداتها، ثم تعجز عن أن تقف موقفاً إيجابياً يغير مسار الحركة، يخرج جل القاعدة التركية مع شبابها المجددين، بعد أن استبان لها أن القيادة لم يبق في قوسها منزع، وأن تغييرها هو العلاج، فيكون ما يكون من النصر المبين، والنجاح المذهل، ويكون ما يكون من الجمود وتعطل المشروع في الحركات العربية.

طقوس الانضمام وهاجس الولاء

ووجه آخر من وجه الإخفاق عند الحركات العربية أنها صارت جماعة صوفية، لا حزبا سياسيا مهمته خدمة الناس جميعا بغض النظر عن آرائهم ومعتقداتهم ومذاهبهم.

وكان ينبغي أن تكون الحركات جبهات تضم كل من رضي بالإسلام مرجعا، بغض النظر عن آرائه، كما كان دأب المسلمين قبل التاريخ الحديث؛ حيث كانوا كلهم يعملون تحت لواء واحد، يختلفون في الآراء، ويتحدون في المواقف من الأعداء، وحين يقسمون على حسب آرائهم، ويوالون ويعادون بناء عليها، يكون الوهن والضعف، والفرقة، وما نهي الله عنه: (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم).

وكان ينبغي أن يكون الذي يفعل هذا غير الذي يدعو إلى إقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، ألم يكن في جيش عمر بن الخطاب الذي كان يقوده سعد بن أبي وقاص أبو محجن الثقفي، وهو يشرب الخمر؟! أبو محجن الثقفي، وهو يشرب الخمر؟!!

ثم استبدت بها المخاوف والأوهام، وضعف العدة عن هضم الناس واستيعابهم، والخوف على المكاسب اليسيرة، مع الشعور بالتضخم الواهم، فماذا كانت النتيجة؟ النتيجة أن فئات قليلة من الناس اقتنعت برأيها فانضمت إليها، فانعزلت معها.

وهذا عكس ما فعلته الحركة التركية؛ حيث انفتحت على الشعب كله، خاصة صورتها الأخيرة (حزب العدالة والتنمية)، حتى إنها قبلت في عضويتها العلمانيين.

هذه من أكبر مشكلات الحركات الإسلامية العربية، وأنا أرى أنه لم يبق في قوسها منزع، وهي آيلة إلى التحلل مع الأيام ما لم تنح منحى جديدا في التفكير والعمل.

وإنما يراخي من تحللها ثقافة الشعوب العربية السلبية، ونوعية من ينضمون إليها، والحجر على تفكيرهم، في العلاقات وفيما يقرءون حتى لا يلج عقولهم شيء يشوشها، لكن ثورة الشبكة الدولية (الإنترنت) لن تترك محباً إلا كشفته، وسوف يكون تراجع شعبية الحركات بقدر نضج الشعوب العربية.

نضج الشعوب نهاية للحركات

* ذكرت نقطة مهمة في الفرق بين الحركة الإسلامية التركية ونظيراتها العربية؛ أنها في تركيا بدأت علنية وفي العالم العربي بدأت سرية كحالة استثنائية، لكن الحالة الاستثنائية استمرت وأصبحت هي الأصل، فهل لهذه الإستراتيجية التنظيمية دور فيما وصلت إليه الحركات العربية؟

- لا ريب؛ لأن نتيجة هذا أن الحركة أصبحت تفكر أن تكون بديلا للشعب، فبقدر ما ينضم إليها منه يكون تقدمه، وبقدر ما يقل الانضمام يكون تأخر المشروع.

وأنت تجد الحركة تأتي عليها عقود، لم تكتسب إلا بضعة آلاف! وبضعة آلاف لا تغني في التغيير المأمول، فلا بد من تناسب بين المعير ومن يريد تغييره، أي لابد من عدد معتبر، يحقق قانون "الكتلة الحرجة"، وإلا كانت قلة ليس لها تأثير كبير، ويتجاوزها الزمن بعد حين.

والمجتمع إذا كان أنضج من حركاته، وأكثر منها قربا إلى الأهداف، وأكثر استعدادا لتحقيقها، وتأخرت عنه، آل أمرها إلى النهاية؛

لأنها فقدت مسوغ وجودها، وعجزت عن تحقيق وعودها، أو استغنى عنها من كان يرى أنه محتاج إليها، أو شعر أنها خذلته فيما كان يعول عليها فيه.

* ذكرت في كتابك (الحركة الإسلامية في تركيا) أن تبني المسلمين لقضايا الإسلام ليس بجهود الحركات الإسلامية، وإنما هو أثر من آثار بقايا الإيمان في النفوس، كيف ذلك والحركات الإسلامية تعد عودة الشعوب الإسلامية إلى دينها وتبنيها قضاياها هي ثمرة من ثمرات جهودها، ألم تكن سببا رئيسا في ذلك؟

- العالم الإسلامي في تاريخه كله لم يرتبط بغير الإسلام، والدليل على ذلك أن الاستعمار لما دخله هبت محاربتة الشعوب كلها، قبل أن تكون الحركات الإسلامية، وهناك بلدان إسلامية يهز الإيمان وجدانها، وتحركها قضاياها، وليست بها حركات إسلامية، فالتدين شيء سابق للحركات، والحركات أثر من آثاره، وهذا لا يعني إنكار ما للحركات من فضل، ففضائل الحركات الإسلامية على الأمة لا

يجردها إلا مكابر، لكنها دون ما يصور بعضها.

الحركة الإسلامية أهملت التصوف

* انتقدت معاداة الحركات الإسلامية للتصوف، وقلت بأنها خسرت قطاعات عريضة من الشعب وإستراتيجية مهمة لتوليد الطاقات والكوادر.

- نعم، حصل هذا ويا للأسف! وأرى أن فيه عقوقا، فالحركات الإسلامية العربية أمها حركة "الإخوان" المصرية، وهي حسنة من حسنات الطريقة الحصافية الشاذلية، ومؤسسها حسن البنا -رحمة الله عليه- صوفي من فرقه إلى أخمصه، نشأ على التصوف ومات عليه، ونقل عنه أنه لم يترك الأوراد الشاذلية إلى وفاته، وأنا أعرف عدة قصص عن البنا تؤكد أنه كان شيخا صوفيا.

وهذا لا يعني أن التصوف ليس به أخطاء، فتلك مسألة أقر بها شيوخه منذ القشيري إلى الشيخ زروق، فقد قال القشيري: "اعلموا رحمكم الله أن المحققين من هذه الطائفة انقرض أكثرهم، ولم يبق في هذا الزمان من هذه

الطائفة إلا أثرهم... وقد حصل الضعف في هذه الطريقة، بل اندرست...". وقال الغزالي: "واعلم أن السالك قليل والمدعي كثير"، لكن أخطاء التصوف وسلبياته لها نظائر في حياة الأمة الإسلامية وعلومها كلها.

* هل تدعو إلى التوجه للصوفية في مقابل المد السلفي الذي يحتاج بعض الحركات؟

- أدعو إلى إصلاح كل مختل من حياة المسلمين، وأن يشترك في إقامة المشروع الإسلامي كل من رضي بالإسلام مرجعا، وألا يقصى أحد بسبب آرائه في الفروع، فمن أقصيته اليوم لقدرتك عليه سيقصيك غدا إذا قدر عليك: (وتلك الأيام نداؤها بين الناس).

صحفي سعودي